

Distr.
GENERAL

A/45/303
5 June 1990
ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

UN LIBRARY

JUN 14 1990

UN/SA COLLECTION



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

البنود ١٢ و ٤١ و ٥٨ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤

و ٨٥ و ٨٦ و ١١١ من القائمة الاولى*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي

الدولي من أجل التنمية

نزع السلاح العام الكامل

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال

البشرية الحالية والمقبلة

التعاون الدولي من أجل القضاء

على الفقر في البلدان النامية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

العمل الدولي لمكافحة اساءة استعمال

المخدرات والاتجار غير المشروع بها

• A/45/50

*

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت
للمبعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم رفق هذا النصوص الأسبانية والانكليزية والعربية
والفرنسية للبلاغ المشترك الذي اعتمده الاجتماع الأول لمجموعة القمة للتشاور
والتعاون بين الجنوب والجنوب ، مجموعة ال ١٥ ، الذي عقد في كوالالمبور في الفترة
من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٤١ و ٥٨ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤
و ٨٥ و ٨٦ و ١١١ من القائمة الأولى .

(توقيع) حسي اغام

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

البلاغ المشترك الذي اعتمدته الاجتماع الاول لمجموعة
القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب ،
مجموعة ال ١٥ ، الذي عقد في كوالالمبور في الفترة
من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠

١ - اجتمعنا نحن ، رؤساء الدول أو الحكومات والممثلين الشخصيين للأرجنتين واندونيسيا والبرازيل وبيرو وجامايكا والجزائر وزمبابوي والسنغال وفنزويلا ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند ونيو غوملافيا وماليزيا ، في كوالالمبور في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لبدء عملية من التشاور والتنسيق بانتظام لتعزيز التعاون والاعتماد على الذات في اطار عالم متزايد الترابط . فاستعراض الحالة في العالم وحالة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تمس البلدان النامية يمثل أحد المقومات اللازمة لوضع تصورات مشتركة بشأن الأحداث التي تكون لها دلالتها بالنسبة لنا جميعا فيما يتعلق بالجنوب ، كما انه يساعدنا على وضع استراتيجيات مشتركة . ونحن نعتبر هذا أمرا ملحا من أجل مواكبة التغيرات البعيدة المدى التي تحدث بخطى لم يسبق لها مثيل حولنا وفي بلداننا .

٢ - وهذا الوقت يشهد تطورات عالمية بالغة الأهمية ويتيح آفاقا تبشر بالخير بالنسبة لجميع البلدان كي تعمل سويا لتحقيق الرفاه والسلم في العالم . فقد أدى تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ، والتطور السياسي في أوروبا الشرقية ، وبدء التحرك نحو نزع السلاح والتقدم في حل المنازعات الإقليمية ، وتزايد التقارب في الآراء بشأن استراتيجيات التنمية ، وبشأن ضرورة زيادة توثيق التفاعل مع التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي ، إلى إتاحة فرص لاعطاء قوة دافعة من جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية .

٣ - وتحدث حاليا تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية . فقد أدت التطورات السريعة في ميدان العلم والتكنولوجيا إلى تحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة . وأسفرت الثورة في تكنولوجيات الاتصال عن إضفاء الطابع العالمي ، بشكل لم يسبق له مثيل ، على أسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأسواق . كما نشأت مراكز جديدة للقوة الاقتصادية . وكان من شأن هذه التطورات أن

عززت الترابط بين الدول والصلات المتبادلة بين القضايا التي تتطلب نهجا عالميا .
وأدى تنامي الوعي بالآخطار التي تتهدد البيئة الى زيادة تأكيد الحاجة الى تقاسم
المسؤولية عن مصير العالم .

٤ - ويمكن أن تؤدي إقامة التجمعات الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو
الى تفتيت التجارة العالمية . ويصدق هذا القول بصفة خاصة في اطار الاضمحلال الحالي
للنظام التجاري المتعدد الاطراف . أما مساهمة هذه التجمعات الاقتصادية في التجارة
العالمية فانها ستتوقف بدرجة كبيرة على سياساتها الاقتصادية الخارجية . وينبغي أن
تتجاوز عملية التكامل الاقتصادي الناجمة الترتيبات الخاصة والاقليمية وان تسفر عن
تعزيز النظام المتعدد الاطراف الذي يتيح الفرص لجميع البلدان .

٥ - وعلى الرغم من أن التجارة والانتاج العالميين قد سجلا نموا مطردا على مدى
عدد من السنوات ، فقد شهدت الغالبية العظمى من البلدان النامية ركودا أو تقلصا ،
بالقيمة الحقيقية ، في نصيب الفرد من دخل كل منها وفي هياكلها الاساسية الاقتصادية
والاجتماعية .

٦ - ونحن ندرك تمام الادراك مسؤوليتنا عن تنمية بلداننا كل على حدة . فنحن
نظطلع حاليا باصلاحات وتدابير للتكيف الهيكلي ، بعيدة المدى ، حيث تكون التكلفة
الاجتماعية والسياسية لبعضها كبيرة في أحيان كثيرة . وذلك من أجل زيادة القدرة
التنافسية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي وتحسين الكفاءة . ومن أجل إدامة التنمية
الوطنية ، يلزم توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة يمكن التنبؤ بها .

٧ - وفي الوقت نفسه فإننا نلتزم بالاضطلاع بالتدابير اللازمة لتعبئة المدخرات
المحلية واجتذاب الموارد المالية الاجنبية ، ولاسيما الاستثمار المباشر والتدفقات
الآخري غير المنشئة للدين .

٨ - ومن التحديات الرئيسية الماثلة وضع سياسات تؤدي الى تعزيز الظروف اللازمة
لنمو والتنمية في الاقتصاد العالمي . ويتطلب التعجيل بالنمو والتنمية في البلدان
النامية زيادة نقل الموارد الى البلدان النامية زيادة كبيرة . وتوسيع نطاق فرص
وصول صادراتها الى الاسواق ، وضمان الاستقرار والوضوح في ادارة السياسات والترتيبات
النقدية والمالية العالمية .

٩ - ويساورنا القلق البالغ لاستمرار مشكلة الدين الخارجي . فهناك حاجة ماسة لاستجابات لمشكلة الدين الخارجي تكون مبتكرة بدرجة أكبر وأكثر شمولاً ومرونة ، حتى يتسنى عكس اتجاه النقل الصافي السلبي للموارد الذي يعرض للخطر الفادح الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق مستويات نمو كافية وتحسين الدخل بالقيمة الحقيقية . وهذه أيضاً عوامل حيوية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ولدعم العمليات الديمقراطية .

١٠ - وأي حل فعال لمشكلة الدين الخارجي هو مسؤولية مشتركة ويتطلب الالتزام التام من جانب البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف التجارية ، وربط خدمة الدين بالاحتياجات الانمائية . ويقتضي الامر أن تبذل البلدان المتقدمة النمو جهوداً للحد من وجه الاختلال الخارجي والداخلي ، وتحسين اداء النظام النقدي الدولي ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف . وخفض أسعار الفائدة بالقيمة الحقيقية ، وضمان زيادة فرص الوصول الى أسواقها .

١١ - والمبادرات الاخيرة الرامية الى تخفيض أصل الديون وخدمة الديون تمثل خطوات في الاتجاه الصحيح . ولكن حتى تستجيب هذه المبادرات للطابع العالمي المتعدد الوجوه لمشكلة الدين ، فإنه يلزم تعزيزها وتوسيع نطاقها ، لتشمل الدول المدينة بكل فئاتها ، كما يلزم تنفيذها بمزيد من الفعالية ، وهذا يشمل الاخذ بنهج ايجابي وتدابير غير جزائية تجاه مشكلة المتأخرات لدى المؤسسات المالية المتعددة الاطراف . وبالإضافة الى ذلك ، تدعو الحاجة الى انشاء آليات ملائمة لمساعدة البلدان النامية التي هي ناقلة صافية للموارد الى هذه المؤسسات . كما يقتضي الامر توفير موارد إضافية كبيرة من أجل مساندة عمليات تخفيض الدين ودعم تدابير التكيف .

١٢ - وقد اتفقنا على أن يجتمع الخبراء الماليون من بلداننا بوصفهم ممثلين خمسين لرؤساء الدول أو الحكومات لمناقشة مشكلة الدين الخارجي بغرض إعداد نهج مشتركة .

١٣ - وهناك صلة وثيقة بين التجارة والدين الخارجي . فتحسين فرص الوصول الى الأسواق ومعدلات التبادل التجاري للبلدان النامية عنصر جوهري لأي حل فعال ودائم لمشكلة الدين الخارجي .

١٤ - والابقاء على نظام تجاري مفتوح متعدد الاطراف أمر حاسم لتوسيع نطاق التجارة العالمية والتنمية في جميع البلدان :ما الاتجاهات الاخيرة نحو النزعة الاحادية الطرف ، والثنائية الطرف ذات الطابع الانتقائي ، التي تهدد النظام المتعدد الاطراف فيلزم عكس مسارها . ونحن نحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في وقت سابق بشأن تجميد الوضع الراهن والعودة به تدريجيا الى ما كان عليه ، وبشأن زيادة قواعد مجموعة غات وضوحا وزيادة امكانية التنبؤ بها ونؤكد من جديد التزامنا بالوصول بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الى خاتمة متوازنة وناجحة ، تراعى فيها اهتمامات واحتياجات البلدان النامية . ولبلوغ هذه الغاية سيتشاور كل منا مع الآخر عن كذب وسننسق جهودنا .

١٥ - ونحن نتفق على التعاون فيما بيننا ومع البلدان المتقدمة النمو من أجل تعزيز أسواق السلع الأساسية بفرض التوصل الى أسعار مستقرة ومجزية لتلك السلع . ونحث على بذل جهود لتحسين فرص الوصول الى الأسواق لتمكين بذلك البلدان النامية من الاستفادة تماما من الغرض المتاحة لزيادة التجهيز والتسويق والتوزيع . وفي هذا السياق ، من المهم ضمان التشغيل الفعال للصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي انشئ مؤخرا .

١٦ - ويساورنا القلق لان بعض البلدان الصناعية مازالت تقدم إعانات كبيرة للانتاج الزراعي والصادرات الزراعية ، مما يحرم البلدان النامية من الغرض المنصفة والتنافسية في الأسواق . ولذلك فإننا نؤيد اتخاذ خطوات لتخفيض ، إن لم يكن لانهاء ، تلك الاعانات الزراعية المسببة لاختلالات تجارية ، الامر الذي سيساعد على تحسين الحالة الاقتصادية الدولية ، مع مراعاة مصالح البلدان النامية التي هي مستوردة صافية للأغذية .

١٧ - ونحن نرحب بالتغيرات الايجابية التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب ، مما أدى الى استرخاء التوتر الدولي وتحسين الافاق لاتخاذ تدابير هامة في مجال نزع السلاح . ومن أجل ذلك ، يلزم ايجاد سبل ووسائل تكفل أن يحتاج للأغراض الانمائية جانب كبير من الموارد الموفرة عن طريق تدابير نزع السلاح .

١٨ - وعملية التغير التكنولوجي الراهنة تمثل تحديا للبلدان النامية . فهي تؤثر على ميزتها المقارنة فيما يتعلق بانتاج المواد الخام والانشطة الاقتصادية القائمة على كثافة اليد العاملة . كما أن تزايد احتكار البلدان المتقدمة النمو للتقدم

التكنولوجي ، والقاعدة التكنولوجية الصغيرة نسبيا للبلدان النامية ، وقدرتها الصغيرة نسبيا أيضا على رآب الفجوة التكنولوجية ، تتفاقم بفعل الحواجز المفروضة على فرص الوصول الى التكنولوجيا الراقية . ويستلزم الامر تحسين فرص وصول البلدان النامية الى التكنولوجيات الجديدة ونشرها واستغلالها . وفي هذا السياق يكون من الامور الحاسمة أن تؤدي النظم المتعلقة بالملكية الصناعية الى تعزيز التنمية التكنولوجية في البلدان النامية وفرص وصولها الى التكنولوجيات الراقية تعزيزا فعالا . ونحن مصممون على المبادرة ببرنامج كبير للتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز تنمية الجنوب .

١٩ - وادراكا منا للمسؤولية التي نتحملها عن مستقبل البشرية ، جنباً الى جنب مع كل البلدان الاخرى ، نعيد تأكيد ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لحماية البيئة . ولذلك يلزم بذل جهود عاجلة مجددا ، على جبهة عريضة ، من أجل صون البيئة . فاي مبادرة عالمية للتغلب على مشاكل البيئة تتطلب تعاوناً دولياً متسقاً يستند الى تقاسم المسؤوليات بشكل منصف ، وتراعى فيه أوجه عدم الاتساق القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . إذ أن البلدان النامية تحتاج الى موارد اضافية كبيرة لبلوغ أهدافها المتمثلة في التنمية القابلة للاستمرار . بما في ذلك فرص الوصول الى التكنولوجيا السليمة بيئياً بتكلفة يمكن تحملها وانشاء آليات للتمويل . ونحن نسلم بأهمية تنسيق مواقفنا بشأن القضايا التي تسبب لنا قلقاً شديداً والمدرجة في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

٢٠ - ونرى أن مشكلة انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها تبعث على القلق المتزايد . ويلزم وضع نهج شامل تكون فيه الاجراءات الحالية المضطلع بها في البلدان المنتجة مصحوبة بعمل حاسم من جانب المجتمع الدولي للحد من الطلب على المخدرات ، فضلا عن دعم برامج الاستعاضة عن المحاصيل ودعم الأنشطة المدرة للدخل ، بدلا من الإصرار على برامج الاستئصال الخطيرة بيئياً .

٢١ - ونحن نتطلع الى إجراء حوار بناء ومستمر مع البلدان الصناعية . وهذا أمر ملح لإدارة الترابط العالمي بأسلوب بالغ الفعالية . وتدعو الحاجة الماسة الى توفير توافق في الآراء على الصعيد العالمي يتركز على النمو والتنمية المطردتين في الميدان الاقتصادي . ونحن نؤكد من جديد عزمنا على تعزيز التعاون المتعدد الاطراف وعلى العمل سوياً لإيجاد سبل جديدة للتصدي للمشاكل بصورة تعاونية وبناءة وداعمة بشكل متبادل .

٢٢ - ونحن نعتبر تعاون الجنوب مع الجنوب جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتنا لبعث حياة جديدة في التعاون الانمائي الدولي . ويسلّزم الامر التماس الغرض لزيادة الترابط فيما بين بلدان الجنوب حتى يتوفر أساس أقوى للاعتماد الجماعي على الذات . ونرى أنه من الملائم اتباع نهج تدريجي لتعزيز ذلك التعاون ، وأنه ينبغي للبلدان المهتمة بالامر ان تبادر بالتعاون عن طريق مشاريع تتوفر لها أسباب البقاء ويكون باب الاشتراك فيها مفتوحا أمام جميع البلدان النامية .

٢٣ - ومن أجل التعجيل بتعاون الجنوب مع الجنوب وافقنا على المبدأ القاضي بأنه إذا توفر لدى مجموعة نواة من البلدان النامية استعداد لبدء وتنفيذ عمل مشترك يعود بالنفع المتبادل فإنها ينبغي أن تسير قدما فيه ، مع التأكد من أن الاجراءات التي تتخذها لا تمس المصالح الأساسية للبلدان النامية التي لا تكون على استعداد بعد للمشاركة في ذلك .

٢٤ - ونحن نشجع البلدان النامية ، على الصعيد الثنائي ، ان تستغل بنشاط امكانات التجارة فيما بينها باعتماد ترتيبات تشمل بالمدفوعات و"المعلومات التجارية" ، بشكل مرن يناسب ظروفها . وبالإضافة الى ذلك ، نوزع الى فرقة عمل من المصارف المركزية بإعداد تفاصيل عمل لوضع ترتيب وآلية اقليميين للمدفوعات ، بفرض تنفيذ المشروع في وقت مبكر على أساس تجريبي .

٢٥ - ونوافق ، من حيث المبدأ ، على انشاء مركز للجنوب لتبادل بيانات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا ، بفرض تعزيز ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار والتجارة في الجنوب ، وعن التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ، وانشاء فريق من الخبراء لاعداد تفاصيل تنفيذ هذا المشروع ووضعها في صيغتها النهائية ، أخذا في الحسبان الترتيبات القائمة فيما بين البلدان النامية .

٢٦ - وحفزا لتعاون الجنوب مع الجنوب بين أوساط رجال الاعمال والحكومات ، نوافق على تنظيم ندوة للأعمال والاستثمار يلتقي فيها معا رجال الاعمال والمستثمرون فضلا عن المسؤولين الحكوميين ، من أجل تبادل الافكار والمعلومات بشأن تعزيز التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب ، والتعاون في هذا المجال ، بما في ذلك تنظيم معارض تجارية وتعزيز فرص التجارة والاستثمار في الجنوب .

٢٧ - وفي ضوء حاجة البلدان النامية الى زيادة تحسين قدرتها في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتعزيز قدرتها في مجال انتاج الاغذية في بلدان العجز الغذائي ، والتصدي للمشاكل السكانية ، لاحظنا مقترحات المشاريع المحددة في هذه المجالات . وقد أوعزنا بأن تقوم أفرقة من الخبراء بزيادة تفصيل هذه المشاريع من أجل تنفيذها .

٢٨ - ونعلق أهمية خاصة على النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، باعتباره أداة لترويج التجارة وزيادة توثيق التعاون الاقتصادي فيما بينها . وفي هذا السياق ، من المتوخى بدء الجولة الثانية من المفاوضات ، في أقرب فرصة ، في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية .

٢٩ - ونحن نعتقد أنه من المجدي للتجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان النامية أن تتعاون على أساس اقليمي بما يعود بالنفع المتبادل ، ونوصي البلدان الاعضاء باتخاذ خطوات محددة لتنفيذ هذه المبادرة .

٣٠ - وقد اتفقنا على التشاور مع مجموعة ال ٢٤ بشأن طرائق إنشاء فريق استشاري لمساعدة البلدان النامية ، بناء على الطلب ، في تعامله مع المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، وإسداء المشورة بشأن الاثر الذي يمكن أن تخلفه المشروعات التي تعرضها هذه المؤسسات .

٣١ - إننا جميعا أعضاء في أسرة البلدان النامية الاوسع نطاقا ، لاسيما حركة بلدان عدم الانحياز أو مجموعة ال ٧٧ . ونلتزم التزاما تاما بالهدف المتمثل في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية . وتحقيقا لهذا الغرض نوافق على إحالة نتائج اجتماعنا الى جميع أعضاء مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز .

٣٢ - وقد اتفقنا على انشاء لجنة توجيهية تضم ثلاثة من البلدان الاعضاء ، هي السنغال وفنزويلا وماليزيا ، على مستوى وزراء الخارجية من أجل تنسيق أعمال مجموعة ال ١٥ حتى موعد انعقاد اجتماع مجموعة القمة المقبل ، والبت في حجم ومكان عمل فريق صغير من الموظفين الدائمين لمساعدة اللجنة التوجيهية .

٣٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشاريع ، قررنا أيضا انشاء آليات دعم في البلدان التي تم إقرار مشاريعها .

- ٣٤ - وقررنا عقد اجتماعات قمتنا على أساس سنوي . ونقبل مع الامتنان الدعوة الموجهة اليها من فخامة كارلوس اندريز بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا ، لعقد اجتماعنا المقبل في كراكاس في حزيران/يونيه ١٩٩١ .
- ٣٥ - وأحطنا علما ، مع الارتياح ، بالتقرير المرحلي الذي قدمه رئيس لجنة الجنوب ، مواليمو جوليوس نيريري ، بشأن اختتام أعمال اللجنة المستقلة . ونتطلع الى عرض التقرير الختامي في كراكاس في آب/أغسطس المقبل ونقبل بسرور دعوة الرئيس بيريز الى أن نكون ممثلين على مستوى الوزراء في تلك المناسبة .
- ٣٦ - ونعرب عن عظيم تقديرنا لرئيس الوزراء . داتو سيري در مهاتير محمد . ولحكومة وشعب ماليزيا للسير قدما بمبادرة التشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب التي بدأت في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . كما نعرب عن عميق امتناننا للترتيبات الممتازة التي وضعت لاجتماعنا ولما لقيناه من حكومة وشعب ماليزيا من كرم ضيافة .
-